دور البنوك المركزية في استدامة معدلات الاستثمار في الاقتصادات النامية الناشئة والفتية ، العراق حالة دراسية

The role of the central banks in sustaining investment rates in emerging and young developing economies, Iraq is a case study

م. م. رائد علي
جامعة الامام جعفر الصادق (ع)
read_meshakal@sadiq.edu.iq

المستخلص:

تعد قضية التمويل في الاقتصادات المعاصرة القضية الحيوية في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي من خلال تأمين معدلات متزايدة من الاستثمار الفعال، وهنا يأتي دور البنك المركزي ليملأ الفراغ الذي يتركه نقص الموارد وضعف الانتاج وتدني مستويات الفائض الاقتصادي في الاقتصاديات النامية الناشئة والفتية، ولغرض التعرف على دور البنك في المحافظة على معدلات الاستثمار ارتأينا دراسة استراتيجيات التمويل له من حيث الاهداف والحوافز والآليات ، لكي يتوافر الاقتصاد على نسق مقبول من التفاعل بين الاقتصادَين الحقيقي والرمزي بحيث تصبح دورة النقد بدورها آلية فعالة لتوليد الفائض الاقتصادي وضمان استثماره استثماراً منتجاً .

انطلقت دراستنا من فرضية مفادها ، ان البنك المركزي هو المصدر الاكثر كفاءة والقادر على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي، وقد وزعنا دراسة هذا الموضوع على ثلاثة من المباحث هي :

اولا: الاقتصادات النامية : المعالم وآليات التطور .

ثانيا: دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الدول النامية .

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي .

الكلمة المفتاحية: البنوك المركزية ، استدامة ونمو الاستثمار ، الدول الناشئة النامية والفتية .

Abstract:

The issue of financing in contemporary economies is the vital issue in achieving and sustaining economic growth by ensuring increasing rates of effective investment, and here comes the role of the central bank to fill the void left by the lack of resources, weak production, and low levels of economic surplus in emerging and young developing economies, and for the purpose of identifying the role of the bank .In maintaining investment rates, we decided to study financing strategies for it in terms of goals, incentives, and mechanisms, so that the economy has an acceptable pattern of interaction between the real and symbolic economies, so that the monetary cycle in turn becomes an effective mechanism for generating economic surplus and ensuring its productive investment .Our study started from the hypothesis that the central bank is the most efficient source capable of providing various sources of financing for investment operations that guarantee the sustainability of economic growth. We divided the study of this topic into three sections :First: Developing economies: features and mechanisms of development .Second: The role of investment in sustaining economic growth in the economies of developing countries .Third: Investment financing between motives and objectives and the effectiveness of motivating roles in the Iraqi economy.

Keyword: central banks, investment sustainability and growth, emerging and young developing countries .

المقدمة:

يعد البنك المركزي من اهم المصادر الداعمة للاستثمار، اذ انه يشكل المورد الاكبر لتمويل الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة ، فهو يقوم بدور الوساطة المالية بين المودعين والمقرضين عن طريق توجيه الاموال او المدخرات من الجهات ذات الفائض الى الجهات التي تعاني من العجز المالي، ويؤدي البنك المركزي من خلال سياساته الائتمانية تقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث ان للبنك دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، فهو يعد ركيزة مهمة لممارسة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال حشد الموارد المالية واستخداماتها ، ويحتل وظيفة تقديم الائتمان وتمويل الاستثمار الاهمية الاساسية بعد قبول ادخارات المودعين، اذ ان عملية الاقراض المصرفي هي الوسيلة التي تحفز الاستثمار وترفع من اداء النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة ،الذي ينعكس بالتالي على حجم الطلب والعرض معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي GDP.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في الدور الهام للبنك المركزي في استدامة معدلات الاستثمار في الاقتصادات الناشئة ، وفاعلية ادواته في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية بشكل قروض وائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية .

هدف الدراسة :يهدف البحث الى تقديم دور ومساهمة البنوك المركزية في اقتصادات البلدان الناشئة والعراق في تقديم الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار للمساهمة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي .

فرضية الدراسة:ان البنوك المركزية والمؤسسات المالية هي المصدر الاكثر كفاءة والقادر على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي .

منهجية الدراسة :تتضمن منهجية الدراسة هذه ثلاثة مباحث هي :

اولا: الاقتصادات الناشئة : المعالم وآليات التطور .

ثانيا: دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة .

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي .

الحدود المكانية للبحث :يتمثل البعد المكاني بالبنوك المركزية في العراق والبلدان الناشئة .

المبحث الاول

الاقتصادات الناشئة : المعالم وآليات التطور

اولا: مفهوم الاقتصادات الناشئة :عند الحديث عن الاقتصادات (الاسواق) الناشئة [*] (EMEs) ، قد يظهر للوهلة الاولى مفهوم الناشئ او النشوء (The Emergence) وكأنه مصطلح جديد ، لكنه في الواقع ليس كذلك فاليابان والاقتصادات الآسيوية المتطورة اليوم كانت في الامس دولاً ناشئة .

تشير الاقتصادات الناشئة الى مجموعة جزئية من الاقتصادات النامية والتي حققت طفرة كبيرة في التصنيع والنمو الاقتصادي بشكل سريع منذ الثمانينيات ، وتنتشر الاقتصادات الناشئة في كل من آسيا ، امريكا اللاتينية ، اوروبا الشرقية، افريقيا، وتعد البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا من اكبر الاقتصادات الناشئة في العالم (Pelle ,S., 2007, p257) .

ويمكن التمييز بين كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية والناشئة بإيجاز فيما يلي:

[*])قدم صندوق النقد الدولي(IMF) تصنيف للأسواق الناشئة (EMEs) في يوليو 2012 ضم 25 دولة منها على سبيل المثال : الصين، البرازيل، الارجنتين، شيلي، المكسيك، إندونيسيا، ماليزيا ، تركيا، روسيا، جنوب افريقيا، بولندا. وهناك تصنيف اخر مثل التصنيف الصادر عن Financial Times& Stock Exchange Group (FTSE) وحددها في 22 دولة وقسمها الى مجموعتين.Advanced , Emerging & Secondary Emerging واضاف دولاً عربية كمصر والمغرب والامارات باعتبارها اسواقا ناشئة ثانوية .

1- الاقتصادات المتقدمة هي دول ما بعد الصناعية وتتميز بارتفاع دخل الفرد، وصناعات ذات قدرة تنافسية عالية، بالإضافة الى بنية تحتية تجارية متطورة. والاقتصادات المتقدمة هي أغنى دول العالم وتشمل استراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا، الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوربية.

2- اما الاقتصادات النامية فهي الدول ذات الدخل المنخفض، وتتميز بتصنيع محدود وركود اقتصادي ، وتضم هذه الفئة العدد الاكبر من دول العالم، منها على سبيل المثال: بنجلاديش، نيكاراجوا وزائير .

3- وتشير الاقتصادات الناشئة الى مجموعة فرعية من الاقتصادات النامية وهي التي حققت نمواً سريعاً ودرجة عالية من التطور والتصنيع منذ الثمانينيات ، وتختلف هذه الاقتصادات فيما بينها بحسب درجة التقديم الاقتصادي ومستوى دخل الفرد، الا انها تتدرج تحت هذه المجموعة لكونها حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً في فترة زمنية قصيرة، ويمكن حصرها في 24 دولة وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي IMF ، وتوجد في آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، وافريقيا مؤخراً، ويأتي على رأس هذه الدول البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، وهي الدول التي تعرف اختصاراً بمجموعة دول البريكس BRICS Countries .

ثانيا: السمات العامة التي تتصف بها الاقتصادات الناشئة :ولتأكيد الطابع العالمي لمعايير التي تدخل ضمنها الاقتصادات الناشئة ، نرى ظهور قواسم مشتركة من خلال السمات الأساسية للاقتصادات الناشئة من الناحية الاقتصادية . هذا السمات تفرض نفسها وبالتالي مهما كان تنوع وخصوصية السياقات المنظورة فيها إلا أن هناك بحسب (DENIEUIL) (Denieuil , 2008, p.11) .

اولا: زيادة في معدلات النمو الاقتصادي : من العوامل التي تسهم في زيادة معدّل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة هي .

1- توفر الموارد الاقتصادية .
2- التقدم التكنولوجي .
3- الاستخدام الامثل والشامل للموارد الاقتصادية .
4- السياسات الاقتصادية المتبعة .
5- توفر الاستقرار السياسي .

ثانيا: تحرير التجارة وخصخصة سوق رأس المال : ان تحرير تجارة الدول الناشئة، وتحرير سوقها المالي وأسواق رأس المال، وتعزيز نمو ناتجها المحلي الإجمالي والحد من الفقر ادى الى جعلها نموذج يحتذى به من باقي بلدان العالم (Mathlouthi, 2008, p. 18) .

ثالثا: تطوير البحث التكنولوجي لصالح الصادرات المصنعة: من اهم السمات التي تتسم بها تلك الاقتصادات هي ان الصادرات تلك البلدان من السلع والخدمات والمعلوماتية والاتصالات ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة (Denieuil , 2008, p.11) .

رابعا: المعيار الاجتماعي: ان من بين السمات التي تتصف بها اقتصادات البلدان الناشئة هي تطوير المرافق الخدمية والصحية والتعليم والحماية الاجتماعية فهي متطورة جدا، ومن الجدير بالذكر أن المفارقة في المعيار الاجتماعي يكمن في (الحد من الفقر، والديمقراطية التشاركية والاجتماعية ونظام الرعاية الصحية) لكنه حتى الآن لا يعتبر معيارا لوصف الاقتصاد الناشئ (Denieuil , 2008, p.11) .

خامسا: الحكم الرشيد : أظهرت الدراسات أن الدول الناشئة ليست مرادفا بالضرورة للحكم الرشيد. فقد عرفت بعض الدول نموا بشكل ملحوظ في ظل سوء الإدارة، أليس للدول التي يقال انها "الأكثر فسادا" في النظام العالمي الحالي الذي يقال له "الديمقراطي" معدلات نمو جيدة (Denieuil , 2008, p.12) بالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادية في هذا السياق.

سادسا: التغير في هيكل الميزان التجاري : يبدو أن التغيير الكبير لهذه الدول في ميزانها التجاري يطوي صفحة هيمنة صادرات السلع الأولية، لأن حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة تنمو بشكل كبير في إجمالي صادراتها الصناعية (Mathlouthi, 2008, p. 19) .

سابعا: كثافة الجهاز الصناعي الموجه للتصدير: ان اسباب ادراج بعض البلدان ضمن الدوال الناشئة يرجع سببه الى النمو الهائل في صادراتها الصناعي بسبب وجود الشركات العالمية على اراضيها (Mathlouthi, 2008, p. 19) .

ثامنا: تبني مبادئ اقتصاد السوق : تتدرج بعض الدول ضمن الاقتصادات الناشئة ليس بسبب تحسن أدائها الصناعي والتصديري أو الديناميكية سوقها المحلي بل لانضمامها الرسمي الى مبادئ اقتصاد السوق (Mathlouthi, 2008, p. 19) .

تاسعا: المعيار الديموغرافي : تشكل الديموغرافيا أيضا سمة ممكنة للدخول في الاقتصاد الناشئ ، فبعض تلك البلدان وبسبب وزنها الديموغرافي من مصلحته أن يمثل سوقا محلية كبيرة، وأن يولد بالتالي حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا يستهان بها من الثروة العالمية (Denieuil , 2008, p.20) .

ويمكن القول ان البلدان الناشئة تمتاز بتكاملها الانتاجي والمالي والانفتاح الاقتصادي وجهودها الكبيرة في اطار تطوير نوعية الانتقال من التخلف الاقتصادي الى الاقتصاد الناشئ الرأسمالي

ثالثا: مواطن الفعالية في الاقتصادات الناشئة (مصادر الدخل الاساسية):تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نمواً (الناشئة) ، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها، فحسب الأمم المتحدة يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة ثلاثة معايير (رزق ، 2009، 11) .

اولا– مستوى الدخل وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا– توافر الموارد البشرية وفقا لرقم قياسي مركب، يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي) .

ثانيا– مستوى التنوع الاقتصادي أيضا وفقا لرقم قياسي مركب، يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج، واستهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية. وتوجد معايير أخرى لتحديد الاقتصاديات الناشئة منها: (Lafargue,2011, p.102)

1–نمو حصتها في تجارتها الخارجية، فحصة الصين مثلا في التجارة الدولية ارتفع من 3.56%سنة 2000 إلى 6.9% سنة 2009 بمعني أن حصتها في التجارة الخارجية زادت بمعدل 380%هذه الديناميكية في التجارة الدولية تسمح بتراكم احتياطيات النقد الأجنبي في هذه الدول، وهو الأمر الذي يمكنها من اكتساب التكنولوجيات والسلع الاستهلاكية من الخارج. وفي 2010 كانت مجموعة من الاقتصادات الناشئة مثل الصين، روسيا، تايوان، الهند والبرازيل ضمن الدول الحاصلة على المراتب الأولى من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية. إن الاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها كل من روسيا والبرازيل سنة 2010 تعادل تلك التي تحتفظ بها كل دول منطقة اليورو.

2–زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل الوطني، ففي عام 1990 قدرت حصة البرازيل، الصين، الهند روسيا، وجنوب أفريقيا من الثروة العالمية 8.4% وفي سنة 2010 قدرت ب16% مقابل 24% للولايات المتحدة و 27% للاتحاد الاوربي . مع معدل نمو سنوي قدره 8% ، ومنذ سنة 2000 نصيب الفرد من الدخل تضاعف أربعة مرات في الصين وثلاثة مرات في البرازيل والهند .

3–اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية، كاد اعتماد هذا المعيار أن يقصي روسيا من قائمة استطاعت منذ أواخر التسعينيات إحداث تغيرات عميقة في اقتصادها من خلال تطوير قطاع الخدمات، والذي أصبح يساهم بنسبة 60.5 %من الناتج المحلي الإجمالي لها.

4-وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة، وتعتبر الصين، البرازيل، الميكسيك، روسيا، الهند وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية من بين أهم الاقتصاديات المستقطبة الاستثمارية الأجنبي المباشر، ففي سنة 2010 استقطبت هذه الدول السبعة 1870 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي، وهو ما يعادل 60 %من رأس المال المستقطب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

5-امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال للمساهمين الخواص ، فمن بين أفضل 500 شركة عالمية توجد العديد من الشركات الصينية مثل (بتروتشاينا Petrochina) وشركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation) والهندية مثلا (ريلاينس Reliance) وشركة النفط والغاز الطبيعي (Oil and Natural Gaz Corporation) والبرازيلية مثلا (بتروبراس Petrobras ، فال Vale) .

المبحث الثاني

دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة

اولا: الاستراتيجيات اللازمة لضمان تنويع الدخل :اهتمت العديد من الدول الناشئة بتنويع مصادر الدخل، حيث بذلت المزيد من الجهود في سبيل ذلك من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الاثار المترتبة على الاعتماد من مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وفي ما يلي نسرد بعض التجارب الناجحة في تنويع مصادر الدخل مع إبراز أهم الاستراتيجيات والخطط المطبقة لديها من أجل ذلك (احلام هواري، 2017، 9) .

1: تجربة كوريا الجنوبية تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة في مجال التنويع في مصادر الدخل لتصبح نموذجا يحتذى به لدى العديد من الدول رغم أن هذا البلد لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة.

وقد ارتكزت تجربة التنويع في مصادر الدخل في كوريا الجنوبية على النقاط التالية :

- استحداث مجلس أعلى مهمته التخطيط الاقتصادي.
- تطوير وبناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال إرساء نظام تعليمي عصري.
- تبني إصلاحات اقتصادية عميقة وعلى المدى البعيد.
- دعم وتثمين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- السعي نحو إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- تشجيع البحث العلمي واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات.
- العمل على تنمية الادخار الوطني وتسهيل العمليات التمويلية.

2: التجربة الماليزية :تعد التجربة الماليزية في تنويع مصادر الدخل من التجارب الجديرة بالدراسة والاهتمام، حيث يمكن للدول النامية والناشئة الاستفادة منها للتخلص من التخلف والتبعية، ففي خلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الاولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، مع تحقيقها لتطور ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية والصناعة والتكنلوجيا والصادرات السلعية رخيصة الثمن وعملت على تحقيقها من خلال اليد العامة منخفضة الاجر ، واستطاعت ماليزيا تحقيق درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية التي شملت الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

3: تجربة النرويج :تعد النرويج من الدول النفطية التي نجحت في تطبيق سياسات التنويع إلى حد كبير، حيث تبوأت مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، ومؤسسات الاعمال وقطاعات التنمية وخدمات الاعمال القائمة على المعرفة لتصنيع مصادر هذه الصادرات، كما تعتبر التجربة النرويجية نموذجا في تنويع مصادر الدخل وفقا لغالبية الهيئات الدولية المتخصصة .

وهناك عدة عوامل ساعدت النرويج على نجاح تجربة التنويع في مصادر دخلها نذكر منها:

- توفر إدارة حكيمة عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ، ليس فقط في قطاع النفط وإنما في جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- إلزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- النجاح في خلق تعاون بين شركات النفط والسلطات الحكومية.
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 27 % إلى 77 % .
- التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في القطاع النفطي عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي .

ثانيا: تحقيق التفاعل والتشابك البنيوي بين القطاعات الرئيسية والثانوية في الاقتصاد الوطني: يتحقق التشابك البنيوي القطاعي في الاقتصادات الناشئة والنامية بين القطاع العام والخاص من خلال بعض الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا التفاعل وهي كلاتي (Avallone & Nicolas 2008, p. 29):

1-تعزيز ودعم البحث والابداع والتطوير التكنلوجي في اقتصادات الدوال الناشئة .

2-تطوير وإرساء مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع مبنية على اساس علمية محددة والاستفادة من تجارب البلدان الاخرى .

3-الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص وزيادة دوره فيما يرتبط بدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

4-التطوير المستمر للبنى التحتية والمرافق العامة .

5-الانفتاح الكبير على الاستثمارات الاجنبية لأجل الاستفادة من التجارب العلمي ونقل التكنولوجيا والخبرات .

6-الاهتمام الكبير بتنمية وتطوير راس المال .

7-السعي لتنويع الصادرات وزيادة تنافسيتها من خلال الخفض من تكاليف الانتاج .

8-التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات التي تؤطر المناخ المالي والاقتصادي العام للدولة .

9-ارساء مبادئ الحوكمة والشفافية في سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والادارية داخل الدولة .

10-تهيئة القواعد المادية والمالية اللازمة لتحقيق التشابك بين القطاعات الاقتصادي في تلك الدول .

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي : إن المؤسسات المالية والبنوك المركزية اليوم هي الدعامة الاساسية لبناء أي اقتصاد حر يزيد من دعائم الدول ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي ، إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاعات قوية ومتينة قائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة فأنها تمكن هذا القطاعات من الاسهام في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات(البياتي ، 2006، 1) ، إذاً من العوامل الجاذبة للاستثمار المباشر وجود قطاع خاص محلي مقتدر وكفوء فنياً

ومالياً في الأنشطة التنفيذية والاستثمارية والهندسية والخدمية وكذلك وجود مؤسسات مالية محلية خاصة أو حكومية مقتدرة مالياً ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في الدخول بشراكات وتحالفات استثمارية مع الشركات وبيوت المال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في العراق (الجواهري، 2009، 3) ، ويعد حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي من أهم وسائل تأثير الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومنها الاستثمار . ويرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الاستثمار إذ إن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي يدفع الاستثمار نحو الارتفاع ، من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري ، اذ ينجم عن زيادة الطلب الاستهلاكي توزيع للأجور والعوائد الأخرى اللازمة لسير العلمية الإنتاجية ، وهذا الأمر يحفز المنتجين على زيادة انتاجهم وبالتالي يزداد الاستثمار، والعكس صحيح فأن انخفاض مستوى الاتمام يؤدي الى تراجع حجم الاستثمار (البديري، 2007، 135) .

تشير البيانات في الجدول (1) الى ارتفاع نصيب القطاع الخاص(*) من حجم الاتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة (2010–2019) اذ بلغ حجم الاتمان النقدي الممنوح (8.5) ترليون دينار عام 2010 وبأهمية نسبية بلغت 72.6% من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق في نهاية عام 2010، ويعود السبب في ذلك الى استمرار المصارف التجارية بمنح القروض من اجل رفع حجم الاستثمار المحلي ، واستمر الاتمان النقدي الموجه نحو الاستثمار بالارتفاع ففي عام 2015 فقد بلغ حجم الائتمان المقدم لتحفيز الاستثمار حوالي (18.1) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت 49.3% ، اما في عام 2019 فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح لرفع حجم الاستثمار فقد بلغ (20.9) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت 49.9% من اجمالي الاتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق، وكانت اغلب الزيادة في حساب القروض والسلف .

الجدول (1) رصيد الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي في العراق للمدة من 2010–2019 (المبالغ بالترليون)

السنوات	حجم الائتمان الموجه نحو للاستثمار	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الاجمالي GDP
2010	8.5	72.6	161.7
2011	11.4	56.2	217.2
2012	14.7	51.8	254.0
2013	17.0	56.7	273.2
2014	17.7	51.9	266.0
2015	18.1	49.3	194.5
2016	18.1	48.8	196.7
2017	19.4	51.2	223.8
2018	20.2	52.2	268.5
2019	20.9	49.9	277.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1–البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .

2–البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، لسنوات وصفحات مختلفة .

(*) القطاع الخاص : يشمل الافراد والشركات والجمعيات الخاصة والشركات المساهمة والمختلطة .

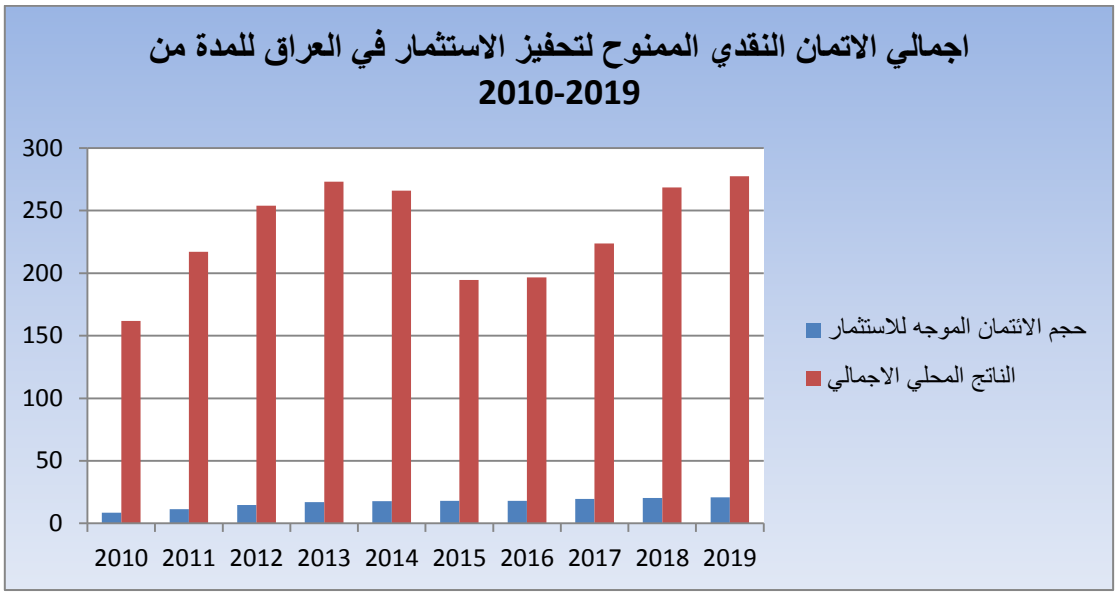

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1) .

ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان مقدار الائتمان النقدي الممنوح الى القطاع الخاص المحفز للاستثمار قد احتل النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان النقدي نسبتا الى حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، وقد سجلت الاهمية النسبية اعلى مستوى لها في عام 2010 فقد بلغت 72.6% فيما سجلت الاهمية النسبية ادنى مستوى لها في عام 2016 فقد بلغت 48.8%.

وتجدر الاشارة الى ان رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنك المركزي في العراق قد شكلت نسبة 15.0% من الناتج المحلي الاجمالي GDP في نهاية عام 2019 ، (البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي، 2019) وهذه النسبة لا تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي الذي هو بحاجة ماسة الى تمويل المشاريع الاستثمارية التي تتعلق بالبنية التحتية وخاصة في المشاريع الزراعية والصناعية والصحية والتعليم (داغر، محمود، 2019، 79) .

وبناء على ما تقدم نلاحظ ايضا ان نسبة الائتمان النقدي المقدم من قبل البنك المركزي في العراق قد ارتفعت بشكل كبير، وهذا يدل على زيادة الطلب على الائتمان للقيام بالمشاريع الاستثمارية الاقتصادية المختلفة .

المبحث الثالث/التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي

ويمكن تشخيص عوامل تحقيق الانسجام والتوافق بين اهداف الاستثمار بصورة عامة وحاجات الاقتصاد الوطني للتوافر على النمو المستدام من خلال ما يأتي :

1-ضعف البنية التحتية مع ضرورتها لنمو الاقتصادي المستدام :يعد تشييد البنى التحتية ضرورة لا غنى عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان الناشئة النامية والفتية , إذ ان وجودها يعد من اهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره, كما ان عملية التنمية الشاملة يجب انه ترافقها خدمات للبنى التحتية موازية لها تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال تزويدهم بالخدمات المادية والاجتماعية.

تشير النظرية الاقتصادية الى ان معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الوسيلة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة والتي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي (ساموبلسون ، 2006، 611).

ففي العراق اشارت التقديرات التابعة للصندوق والبنك الدوليين بعد عام 2003 الى ان العراق بحاجة الى 70- 100 مليار دولار لإعادة الاعمار (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2003، 3) ، حيث ان البنك الدولي قدر حاجة البنية

التحتية لجميع القطاعات حوالي 20.4 مليار دولار (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، 2008، 2009، 109)، ان القائمين على التخطيط يدركون حجم الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي ابان الحقبة التي سبقت 2003 ، ولذلك فان العراق بحاجة الى استثمارات ضخمة لإعادة اعمار البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ، وان هذه الاستثمارات تمول من مجموعة طرق افضلها المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف التجارية لما تملكه من امكانات مالية كبيرة (وزارة التخطيط، 2005، 28) .

2- انعدام التشابك الاقطاعي وهذا يعني ضرورة دعم الاستثمار في القطاعات المتشابكة مع بعضها، اي خلق درجة من الاعتمادية للقطاعات الاقتصادية مع بعضها (شندي ، اديب، 2011، 72) .

النظام القطاعي في العراق يمتاز بعدم الترابط بين مرافقه وهذا من شأنه خلق درجة من الانقطاع التشابكي الامامي والخلفي بالمخرجات والمدخلات ، لذلك يجب ربط القطاعات فيما بينها وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار في تلك القطاعات وهذا يعتمد على حجم الائتمان المقدم من قبل المؤسسات المالية للاستثمار الداعم لتك القطاعات (الشمري، مايح، 2015، 72) .

وتجدر الاشارة الى ان القطاعات الاقتصادية المساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي هنا لابد من زيادة الاستثمار في تلك القطاعات وتقديم الائتمان من قبل المؤسسات المالية في العراق بأسعار فائدة متهاوي مما يؤدي بالتالي الى زيادة فاعلية تلك القطاعات في تنويع الدخل .

3-اعتماد الاقتصاد العراقي في توليد الدخل على مصدر واحد لذلك يجب تشجيع الاستثمار من اجل تحقيق مصادر متعددة ، ويكون ذلك من خلال فاعلية البنك المركزي المحفز الذي يرفع من سقف الائتمان المقدم الى الشركات المحلية والاجنبية التي تسهم في زيادة حجم الاستثمار ، مما يؤسس الى قاعدة جديدة من المورد لزيادة الدخل وبالتالي تعدد مصادر الدخل ، لذلك ان حجم الاستثمار الذي يسهم في تنويع الدخل يعتمد على حجم الاموال المقدمة على شكل ائتمان يمنح من قبل البنك المركزي والمؤسسات المالية ذات الفائض المالي الكبير ، وهذا ما يتميز به البنك المركزي العراقي في تقديم القروض لتحفيز الاستثمار(صالح ، مظهر، 2010، 28) .

الاستنتاجات

في ضوء فرضية البحث التي تنص على ان البنك المركزي والمؤسسات المالية هي المصدر الاكثر كفاءة والقادرة على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي فقد تم التوصل الى الاستنتاج الرئيسي للدراسة وهو فاعلية وقدرة المصارف في الدول الناشئة على دعم الاستثمار وتقديم الدعم الائتماني له وعدم قدرة المصارف التجارية في العراق على دعم الاستثمار وانخفاض حجم الائتمان المقدم لتحفيز الاستثمار، ومن جملة **الاستنتاجات** .

1-مساهمة القطاع المصرفي المتمثل (بالبنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى) في تحقيق النمو المستدام في اغلب الدول الناشئة وذلك من خلال الكفاءة المالية المقدمة للاستثمار والمساهمة في تنويع الدخل في تلك البلدان .

2-ارتفاع الاهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المؤسسات المالية والبنك المركزي في البلدان الناشئة وانخفاضه في العراق مقارنتا بحجم الاستثمار الذي يحتاجه العراق .

3- غياب الارادة الواضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق النمو المستدام في العراق الذي يتمثل بانخفاض حجم الائتمان الممنوح لتحفيز الاستثمار من خلال سعر الفائدة المتدني او النسبة المنخفضة لسعر الفائدة والصورة منعكسة في اغلب بلدان العالم الناشئ الذي تكون الصورة واضحة في مساهمة البنوك المركزية لتحفيز الاستثمار من خلال تقديم الدعم المالي .

4-على الرغم من حجم الامكانات المالية التي يمتلكها البنك المركزي في العراق، لكنه يسهم بنسبة متدنية من حجم الائتمان المحفز للاستثمار وتحقيق النمو المستدام وبالتالي تنويع مصادر الدخل ، مما يعمق من بقاء الاعتمادية الريعية على مصدر واحد للدخل .

5- ان تردي البنى التحتية سبب رئيسي ومهم في طرد الاستثمار الاجنبي ويرفع من كلفة مشاركة القطاع الخاص المحلي للاستثمار في الداخل .

التوصيات

1-ضرورة رفع نسبة مساهمة البنك المركزي والمؤسسات المالية في دعم الاستثمار ورسم رؤى وسياسات واضحة مستقبلية والاستفادة من تجارب بعض الدوال الناشئة .

2-العمل على توثيق التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار الموجه وزيادة الدعم لتلك القطاعات من قبل البنك المركزي .

3-تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة الدعم المالي للاستثمار في بعض القطاعات المنتجة المنافسة ، وتهيئة البنى التحتية الجاذبة للاستثمار من شئنه ان ينوع من مصادر الدخل لدعم النشاط الاقتصادي في العراقي .

4-العمل على تحفيز النشاط المصرفي والمالي بقيادة البنك المركزي لدعم الاستثمار من خلال وضع قوانين وتشريعات وسياسات دستورية من قبل الحكومة العراقية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ، وجعله اقتصاد جاذب للاستثمار وليس طارد له وهذا يتحقق من خلال تقديم الائتمان الميسر منخفض الفائدة .

المصادر:

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ،تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2005 ،بغداد، دائرة التخطيط الاقتصادي، 2005.

2- البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث, التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للمدة 2016-2019.

3- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، 2008، 2009.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) ،اعادة اعمار العراق، الرؤية العربية لتحديات المرحلة الانتقالية، نيويورك، الامم المتحدة، 2003.

5- احلام هواري ، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة في الاصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط، سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، ،جامعة باجي مختار عنابة، أكتوبر 2017 .

6- البديري، احمد حسن عطشان ، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة ، 2007.

7- البياتي، اسار فخري عبداللطيف، العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006 . www.uluminsania.net

8- الجواهري، عامر عيسى، جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، جريدة الصباح ، الصباح الاقتصادية . www.alsabaah.com

9- الشمري، د. مايح شبيب، د. حسن كريم ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، النجف، جامعة الكوفة ،2015.

10- بن ناصر ، أمال وبورصاص ، وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي أزمة نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الاسعار، جامعة ماي ، الجزائر.

11- داغر، محمود محمد وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية) ،العدد51 ، مجلة بحوث اقتصادية ،2010.

12- رزق، عبد الله، اقتصاديات ناشئة في العالم : نماذج تنموية لافته، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2009.

13- ساموبلسون، بول. أ. ويليام، نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هاشم عبد الله، الطبعة الاولى، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2000.

14- شندي، اديب قاسم، ،الاقتصاد العراقي الى اين، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، دار المواهب للطباعة ،2011.

15- صالح ، مظهر محمد ،مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة، 2010.

References:

1- Avallone, N., & Nicolas, F. (2008). Diversité des « profils de croissance ». Essai de typologie des pays en développement. Paris: L'Harmattan .

2- 2-DENIEUIL, P. N .(2008) Maghreb et sciences sociales, entre economie et societe : de la problematique de l'emergence economique a la lecture des Pratiques sociales. Paris: L'Harmattan.

3- Mathlouthi, Y.(2008). L'emergence: Contenu du concept et Evolution des Experiences, Introduction. Paris: L'Harmattan.

4- Pelle ,S., (2007), Understanding Emerging Markets: Building Business BRIC by BRIC, www.amazon.com.

5- 5-Lafargue, F.(2011, septembre- octobre) . Des Economies Emergentes aux puissances Emergentes, Questions internationals . La Documentation Francaise .